الهندسة الانتخابية وإعادة توزيع القوة الحزبية في المغرب

Electoral engineering and the redistribution of partisan power in Morocco

✍ أنوار التازي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

ملخص

يتناول هذا المقال إشكالية الهندسة الانتخابية وإعادة توزيع القوة الحزبية في المغرب من زاوية تحليلية تبرز تداخل البعد التقني بالبعد السياسي في تشكيل النظام الانتخابي ومخرجاته. وينطلق النقاش من الإطار النظري للهندسة الانتخابية باعتبارها مجموعة من القواعد والآليات القانونية والمؤسساتية التي تحدد كيفية تحويل الأصوات إلى مقاعد، مثل نمط الاقتراع، وتقسيم الدوائر، وعتبة التمثيل.

وفي سياق تطور النظام الانتخابي بالمغرب، يتبين أنه عرف سلسلة من الإصلاحات التي هدفت إلى تعزيز التعددية الحزبية وتوسيع المشاركة السياسية، غير أن هذه التعديلات ظلت محل نقاش حول مدى قدرتها على تحقيق تمثيلية عادلة تعكس التوازنات الاجتماعية والسياسية. كما أن تفاعل هذه القواعد مع الفعل السياسي للأحزاب والناخبين ساهم في إعادة تشكيل المشهد الحزبي بشكل مستمر، حيث برزت تحالفات جديدة وتغيرت مواقع الفاعلين السياسيين بين صعود وتراجع.

أما على مستوى الفعل الانتخابي، يبرز المقال سلوك الناخبين واستراتيجيات الأحزاب داخل الدوائر الانتخابية، بحيث يلعبان دورا محوريا في إعادة توزيع القوة الحزبية. ويسلط المقال الضوء على تأثير الهندسة الانتخابية بشكل مباشر على العمل الحكومي من خلال تشكيل أغلبية برلمانية متغيرة، مما ينعكس على الاستقرار السياسي وفعالية السياسات العمومية. وفي أفق انتخابات 2026، يظل السؤال مطروحا حول قدرة الإصلاحات الانتخابية على تحقيق توازن بين الفعالية الحكومية وضمان عدالة التمثيل وتعزيز الثقة في المؤسسات السياسية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة الانتخابية- الإصلاحات الانتخابية- التعددية الحزبية- المشاركة السياسية- انتخابات 2026.

Abstract

This article addresses the issue of electoral engineering and the redistribution of partisan power in Morocco from an analytical perspective that highlights the interaction between technical and political dimensions in shaping the electoral system and its outcomes. The discussion is grounded in the theoretical framework of electoral engineering, understood as a set of legal and institutional rules and mechanisms that determine how votes are translated into seats, including the electoral formula, district delimitation, and electoral thresholds.

In the context of the evolution of Morocco's electoral system, it is evident that it has undergone a series of reforms aimed at strengthening political pluralism and expanding political participation. However, these reforms remain the subject of debate regarding their ability to ensure fair representation that accurately reflects social and political balances. Moreover, the interaction between these rules and the political behavior of parties and voters has contributed to the continuous reshaping of the party landscape, marked by the emergence of new coalitions and shifts in the positions of political actors between rise and decline.

At the level of electoral behavior, the article highlights voters' behavior and parties' strategies within electoral districts, as both play a central role in the redistribution of partisan power. It also emphasizes the direct impact of electoral engineering on governmental action through the formation of shifting parliamentary majorities, which in turn affects political stability and the effectiveness of public policies. Looking ahead to the 2026 elections, the key question remains whether forthcoming electoral reforms will succeed in achieving a balance between governmental efficiency, fair representation, and strengthened trust in political institutions.

Keywords: electoral engineering – electoral reforms – political pluralism – political participation – 2026 elections.

مقدمة

تعتبر الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية الآلية الجوهرية لتداول السلطة أو تجديدها، باعتبارها الأداة التي تُضفي الشرعية على المؤسسات التمثيلية وتعكس، من حيث المبدأ، إرادة الهيئة الناخبة. غير أن هذا التصور المعياري لا يتحقق دائما بالدرجة نفسها في مختلف السياقات السياسية، خاصة في العديد من دول العالم الثالث، حيث تسعى بعض الأنظمة إلى التأثير في مخرجات العملية الانتخابية بوسائل مباشرة أو غير مباشرة، بما يضمن عدم إفراز أغلبيات برلمانية قد تتعارض مع توجهاتها الاستراتيجية.

تبرز النظم الانتخابية كأحد أهم الآليات المؤطرة للعملية الانتخابية، إذ تحدد القواعد المنظمة لاكتساب العضوية في المؤسسات التشريعية. ولا يقتصر دور هذه النظم على توزيع المقاعد، بل يمتد ليشمل تحديد طبيعة التمثيلية السياسية والاجتماعية، ومستوى الكفاءة والتكوين لدى المنتخبين، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على جودة الأداء البرلماني وفعالية المؤسسة التشريعية.

كما أن اختيار نمط اقتراع معين، إلى جانب مدى توفر شروط النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية، يعكس في الغالب طبيعة التوازنات السياسية السائدة. إذ توظف هذه العناصر أحيانا كآليات لضبط مخرجات الانتخابات، سواء بهدف الحفاظ على الوضع القائم أو توجيهه في اتجاهات محددة، بما ينسجم مع رهانات المرحلة وضغوطاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، يعد النظام الانتخابي مكونا أساسيا ضمن البنية الدستورية والسياسية لأي دولة، نظرا لدوره المحوري في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة. فالانتخاب يمثل أداة مركزية للحكم الديمقراطي، يعبر من خلالها المواطنون عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية عبر اختيار ممثليهم، بما يمكنهم من المشاركة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في صناعة القرار السياسي. كما يجسد ممارسة للحق السياسي وأحد تجليات السيادة الشعبية، التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه النظام التمثيلي، فضلا عن كونه عنصرا مؤثرا في بنية النظام الحزبي، وفي سير المؤسسات الدستورية، وفي مستوى احترام الحريات العامة داخل النظام السياسي ككل[1].

تعرف الانتخابات في الأدبيات السياسية والقانونية باعتبارها منظومة متكاملة من القواعد والإجراءات التي تؤطر العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، بدءا من تحديد مواعيد الاستحقاقات، وضبط شروط ممارسة حق الاقتراع، وكيفية ترسيم الدوائر الانتخابية، وصولا إلى تنظيم مراحل التسجيل في اللوائح الانتخابية والحملات الدعائية والتصويت وإعلان النتائج. ومن ثم، فإن وضوح الإطار القانوني المنظم للانتخابات، واتسامه بالحياد والعدالة في تحديد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين، يعد شرطا أساسيا لضمان نزاهة العملية الانتخابية، وتكريس مبدأ المساواة بين المتنافسين، بما يسمح بتقييم مدى حريتها وتنافسيتها وتعدديتها.

وفي هذا السياق، تسعى العملية الانتخابية إلى تحقيق جملة من الأهداف التي أبرزتها الدراسات السياسية المقارنة، من أهمها تنظيم التداول السلمي على السلطة داخل النظام السياسي، حيث تعد الانتخابات آلية مشروعة ومقبولة لإحداث التحول السياسي دون اللجوء إلى العنف، كما تمثل ضمانة لتقاسم السلطة بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية وفق أوزانها النسبية.

كما تضطلع الانتخابات بدور محوري في تشكيل مؤسسة تشريعية فعالة، من خلال إفراز نخب قادرة على التعاطي مع القضايا الداخلية والخارجية، والمساهمة في بلورة سياسات عمومية تستجيب

[1] خالد، الشرقاوي السموني. (2005). المجلس الدستوري ورقابته على الانتخابات التشريعية. طبعة الأولى. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط. ص. 5.

لانتظارات المواطنين وتعكس تفضيلاتهم. وفي هذا الإطار، تساهم الانتخابات أيضا في تجديد النخب السياسية وإمداد النظام بعناصر جديدة، بما يعزز دينامية المؤسسات ويحد من الجمود السياسي.

إلى جانب ذلك، تشكل العملية الانتخابية أداة أساسية لتفعيل الرقابة الشعبية على أداء النظام السياسي ومؤسساته، حيث تتيح للمواطنين إمكانية محاسبة الفاعلين السياسيين وتقييم أدائهم. كما تعد قناة لنقل مطالب المواطنين وتفضيلاتهم إلى مراكز القرار، بما يسمح بتحويلها إلى سياسات ومخرجات عمومية.

لا يقتصر دور الانتخابات على ذلك، بل تمتد وظائفها لتشمل التجنيد السياسي، من خلال إدماج الأفراد في الحياة السياسية، وتوسيع قاعدة المشاركة سواء عبر التصويت أو الترشح أو الانخراط في الحملات الانتخابية. وفي الواقع العملي، يعد التصويت الشكل الأكثر شيوعا للمشاركة السياسية لدى فئات واسعة من المواطنين. كما تمثل العملية الانتخابية أداة تحليلية لقياس موازين القوى داخل المجتمع، إذ تتيح نتائجها تحديد موقع كل فاعل سياسي داخل الخريطة الحزبية، كما تكشف عن مدى الحاجة إلى مراجعة أو تطوير البنية السياسية بما يستجيب للتحولات المجتمعية والسياسية[2].

تعد دراسة السياسة الانتخابية في المغرب مجالا بحثيا معقدا، تحكمه مجموعة من الإشكالات المرتبطة بخصوصيات السياق الوطني، وهو ما يفرض استحضار هذه الخصوصية كمعطى منهجي أساسي عند تحليل الظاهرة الانتخابية، تفاديا لإسقاط نماذج نظرية جاهزة مستمدة من تجارب سياسية مغايرة. فالحقل الانتخابي المغربي يتسم بسمات بنيوية وتاريخية تجعله غير قابل للفهم الكامل من خلال المقاربات التفسيرية العامة التي تطبق على النظم الانتخابية في سياقات أخرى.

وفي هذا الإطار، يلاحظ أن النقاش التقليدي الذي كان يتمحور حول تصنيف الانتخابات المغربية، من حيث كونها تنافسية أو غير تنافسية أو شبه تنافسية، لم يعد يحتل الموقع المركزي الذي كان يشغله سابقا، ولم يعد يشكل عائقا أمام التحليل العلمي للظاهرة الانتخابية. فقد أضحى التوجه المعاصر في الدراسات السياسية يميل إلى تجاوز هذا الطرح التصنيفي المعياري، نحو اعتماد مقاربات سوسيولوجية تنظر إلى الانتخابات باعتبارها عملية اجتماعية مركبة، تتداخل فيها أدوار متعددة لفاعلين سياسيين ومؤسساتيين ومجتمعيين.

وبناء على ذلك، لم يعد التركيز منصبا فقط على تقييم نزاهة الانتخابات من منظور أخلاقي ثنائي (نزيهة/غير نزيهة)، بل أصبح الاهتمام موجها نحو فهم الديناميات الاجتماعية والسياسية التي تحكم سير العملية الانتخابية، بما في ذلك أنماط التفاعل، وأشكال الصراع، وآليات التأثير المتبادل

[2] بودة، عبد العالي. (2026). التعددية الحزبية وأثر القوانين التنظيمية على حكامة الانتخابات بالمغرب. عدد 22. مجلة العلوم القانونية. ص. 139.

بين مختلف الفاعلين. كما أضحى من المشروع علميا إدماج عناصر اللاتنافسية ضمن التحليل، ليس باعتبارها اختلالا فقط، بل كجزء من بنية النسق الانتخابي ذاته، بما يسمح بتقديم قراءة أكثر عمقا وواقعية للظاهرة الانتخابية في المغرب[3].

عرفت المنظومة الانتخابية في المغرب خلال العقود الأخيرة سلسلة من الإصلاحات المتتالية، شملت مختلف النصوص المؤطرة للعملية الانتخابية، من قبيل القوانين التنظيمية للأحزاب السياسية، والقوانين المنظمة لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، وكذا القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلسي البرلمان، إضافة إلى النصوص المرتبطة بتدبير الشأن الترابي، والقانون المنظم للوائح الانتخابية العامة، ومدونة الانتخابات، فضلا عن المراسيم والقرارات التطبيقية التي تؤطر مختلف مراحل العملية الانتخابية.

وفي هذا السياق، أضحى إصلاح المادة الانتخابية سمة ملازمة لمختلف الاستحقاقات التي شهدها المغرب خلال العقدين الأخيرين، حيث باتت التعديلات القانونية تطرح بشكل متكرر قبيل كل محطة انتخابية. ورغم ما قد تحمله هذه الدينامية من مؤشرات على التفاعل مع متطلبات التطور السياسي، فإنها تثير في المقابل إشكالات تتعلق بالأمن القانوني واستقرار القواعد المؤطرة للعملية الانتخابية.

كما يلاحظ أن العديد من هذه الإصلاحات يتم طرحها في فترات متأخرة نسبيا، الأمر الذي يحد من فرص النقاش العمومي الواسع، ويقيد إمكانية مساهمة مختلف الفاعلين في بلورة قواعد قانونية متماسكة وقادرة على الاستجابة للإشكالات البنيوية التي تكشف عنها الممارسة الانتخابية. وهو ما ينعكس، في نهاية المطاف، على جودة التأطير القانوني للعملية الانتخابية وعلى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات التمثيلية وضرورات النجاعة السياسية.

لقد تبنى المغرب نظام التعددية السياسية، بحيث تشكل هذه التعددية إحدى الركائز الأساسية لفهم بنية الأنظمة السياسية المعاصرة، إذ تعكس في جوهرها حالة التنوع التي تميز المجتمعات الإنسانية. وتقوم هذه التعددية على وجود تنظيمات وسيطة بين المجتمع والدولة، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، التي تضطلع بأدوار محورية تتمثل في تأطير المواطنين وتكوينهم سياسيا، إضافة إلى تمثيلهم داخل المؤسسات المنتخبة والمساهمة في تدبير الشأن العام.

وقد أضحت التعددية، في السياق الراهن، من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي الحديث، حيث تتبناها مختلف التيارات السياسية، رغم تباينها في المرجعيات والتصورات والآليات. غير أن هذا

[3] حسن، طارق. (2016). السياسة الانتخابية بالمغرب: الاشكالات والتحولات. عدد 7. مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية. ص. 115.

الاختلاف لا يلغي اتفاقها حول أهمية التعددية باعتبارها مبدأ مؤسسا للحياة الديمقراطية، وشعارا أساسيا ضمن خطابها السياسي.

في هذا الإطار، لا تعد التعددية السياسية مجرد خيار تنظيمي، بل هي تعبير موضوعي عن تنوع المصالح والأفكار والإيديولوجيات داخل المجتمع، كما تعكس تعدد الانتماءات الثقافية والدينية والاجتماعية، وتباين التوجهات بين مختلف الفاعلين[4].

شهد المغرب خلال العقد الأخير تحولات سياسية ومؤسساتية عميقة، كان من أبرزها إعادة النظر في القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، بما يعكس وعيا متزايدا بدور ما يعرف بالهندسة الانتخابية في توجيه مخرجات النسق السياسي. فلم تعد الانتخابات مجرد آلية دورية لتداول النخب، بل أضحت أداة استراتيجية لإعادة تشكيل التوازنات الحزبية وضبط إيقاع التنافس السياسي.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على العلاقة البنيوية بين القواعد الانتخابية والنتائج السياسية، ويكشف كيف يمكن للتعديلات التقنية أن تحدث تحولات عميقة في موازين القوة الحزبية. كما يكتسي أهمية خاصة في السياق المغربي، حيث تلعب الهندسة الانتخابية دورا محوريا في ضبط التعددية الحزبية ومنع هيمنة فاعل سياسي واحد.

أهداف الموضوع

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- تحليل أثر التعديلات في النظام الانتخابي على توزيع المقاعد بين الأحزاب
- فهم دور القاسم الانتخابي وإلغاء العتبة في إعادة تشكيل الخريطة الحزبية
- تقييم انعكاسات هذه التعديلات على تشكيل الحكومات واستقرارها
- استشراف تأثير الهندسة الانتخابية على العمل الحكومي وانتخابات 2026

الإشكالية

إلى أي حد ساهمت الهندسة الانتخابية في المغرب في إعادة توزيع القوة الحزبية، وهل أدت هذه التعديلات إلى تعزيز التعددية السياسية أم إلى إضعاف الفعالية الحكومية؟

[4] بودة، عبد العالي. (2026). مرجع سابق. ص. 131.

التساؤلات الفرعية

- ما المقصود بالهندسة الانتخابية في السياق المغربي، وما أبرز محدداتها القانونية والمؤسساتية؟
- كيف تطورت القواعد الانتخابية في المغرب؟
- ما طبيعة التحولات التي عرفتها الخريطة الحزبية نتيجة هذه الإصلاحات الانتخابية؟
- هل تعكس التعددية الناتجة عن هذه الهندسة تعددية فعلية أم مجرد تعددية شكلية؟
- كيف يمكن تقييم العلاقة بين متطلبات التعددية السياسية وضرورات الاستقرار الحكومي في الحالة المغربية؟
- ما هي السيناريوهات المحتملة لتأثير هذه الهندسة الانتخابية على مخرجات انتخابات 2026؟

الفرضية

تفترض الدراسة أن التعديلات في الهندسة الانتخابية، خاصة ما يتعلق بالقاسم الانتخابي وإلغاء العتبة، قد ساهمت في إعادة توزيع القوة بين الأحزاب بشكل يقلص الفوارق بينها، لكنه في المقابل أدى إلى تشتت المشهد الحزبي وإضعاف القدرة على تشكيل أغلبيات حكومية منسجمة.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي مدعوما بأدوات تحليلية لدراسة مضامين القوانين الانتخابية وتفكيك منطقها الداخلي، ورصد تطور الخريطة الحزبية، كما سيتم توظيف مقاربة سوسيولوجية-سياسية لفهم تأثير هذه التعديلات على سلوك الفاعلين السياسيين وربط مفاهيم نظرية بالواقع الحزبي والسياسي في المغرب.

تصميم الموضوع

- المحور الأول: الإطار النظري للهندسة الانتخابية
- المحور الثاني: تطور النظام الانتخابي في المغرب
- المحور الثالث: الفعل الانتخابي وإعادة توزيع القوة الحزبية
- المحور الرابع: انعكاسات الهندسة الانتخابية على العمل الحكومي وآفاق انتخابات 2026

المحور الأول: الإطار النظري للهندسة الانتخابية

تستند الانتخابات الديمقراطية إلى مجموعة من الشروط والمعايير المؤسسية والمعيارية التي تضمن تحقيق أهدافها الموضوعية، وهو ما دفع عددا من علماء السياسة إلى التمييز بين البعد الوظيفي للعملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية أو تلك التي تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي، وبين وظيفتها في الأنظمة السلطوية، حيث توظف الانتخابات أساساً لتكريس شرعية الوضع القائم أكثر من كونها آلية فعلية لتحقيق الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، يعتبر **Anthony Giddens** أن العملية الانتخابية تشكل أحد المرتكزات الجوهرية للديمقراطية، غير أنها لا تؤدي وظيفتها الحقيقية إلا في ظل توافر شروط أساسية، في مقدمتها وجود منافسة سياسية حقيقية بين الأحزاب على مراكز السلطة، وضمان انتظام العملية الانتخابية ونزاهتها، بما يتيح لكافة المواطنين إمكانية المشاركة فيها. كما يؤكد أن هذه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية لا تنفصل عن منظومة الحريات المدنية، وعلى رأسها حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية الانتماء إلى الهيئات والمؤسسات السياسية.

وفي الاتجاه نفسه، يرى **Samuel Huntington** أن النظام الديمقراطي يقوم أساسا على انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تضمن التداول السلمي على السلطة، باعتباره جوهر العملية السياسية وصنع القرار. ويؤكد هذا الطرح وجود ترابط وظيفي وثيق بين سلامة العملية الانتخابية وترسيخ النظام الديمقراطي، حيث لا يمكن للانتخابات أن تحقق أهدافها إلا بتوافر شروط التنافسية والنزاهة، إلى جانب إتاحة إمكانية فعلية للوصول إلى مواقع صنع القرار وتداولها.

وفي السياق ذاته، يذهب **Joseph Schumpeter** إلى تعريف الديمقراطية باعتبارها آلية مؤسساتية تقوم على التنافس بين النخب من أجل نيل أصوات المواطنين، حيث يكتسب الفاعلون السياسيون، من خلال هذا التنافس، سلطة اتخاذ القرار نيابة عنهم. وبذلك، تصبح الانتخابات أداة مركزية لتحديد من يتولى السلطة، عبر عملية تنافسية منظمة.

تمثل الانتخابات لحظة حاسمة في حياة الأنظمة الديمقراطية، إذ تتيح تقييم أداء الفاعلين السياسيين، كما تشكل مناسبة إما لتجديد الشرعية للنخب الحاكمة أو لإفراز نخب جديدة. ومن هذا المنظور، لا تختزل العملية الانتخابية في بعدها الإجرائي كآلية لتداول السلطة فحسب، بل تتجاوز ذلك لتشكل عملية معيارية للفرز والتقييم، تجسد من خلالها ممارسة الشعب لسيادته عبر اختيار من يتولى تدبير الشأن العام، وذلك من خلال اقتراع عام حر ونزيه وشفاف.

في المقابل، تختلف وظائف الانتخابات داخل الأنظمة السلطوية، حيث تتحول إلى مجرد وسيلة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية القائمة، وتكريس ما يعرف بـ"ديمقراطية الواجهة"، التي تفتقر إلى الشروط الجوهرية للمنافسة الحقيقية والتداول الفعلي على السلطة.

تعد الانتخابات عصب النظام الديمقراطي وأحد أهم آلياته في بناء الشرعية السياسية للنخب الحاكمة، غير أن الأدوار التي تضطلع بها تظل رهينة بطبيعة النظام السياسي، وبمدى توفر الشروط المؤسسية والعملية التي تضمن فعاليتها ووظيفتها الديمقراطية[5].

يستعمل مفهوم الهندسة الانتخابية، إلى جانب مفهوم الهندسة السياسية، للإشارة إلى الدور الذي تضطلع به المؤسسات والقواعد المنظمة للحياة السياسية في توجيه مخرجات العملية السياسية، بما في ذلك التأثير في السلوكين السياسي والاجتماعي، وأحيانا في إنتاج نتائج تكون محددة سلفا ضمن توازنات معينة.

ولا يعد هذا المفهوم حديث النشأة، بل يندرج ضمن مسار تطوري ممتد في حقل علم السياسة، خاصة في الفكر السياسي الدستوري الأمريكي. ففي هذا السياق، يرى **Austin Ranney** أن الهندسة السياسية تفهم باعتبارها تطبيقا للمبادئ التجريبية العامة التي تحكم السلوك الفردي والمؤسساتي، بهدف تصميم وبناء مؤسسات سياسية قادرة على معالجة إشكالات سياسية عملية. ويعكس هذا التصور حضور البعد العملي في علم السياسة، من خلال ربط المعرفة النظرية بآليات تصميم المؤسسات[6].

كما يستند هذا التصور إلى التراث الفكري للآباء المؤسسين للنظام الدستوري الأمريكي، من قبيل **Alexander Hamilton**، الذي أكد على أهمية علم السياسة باعتباره علما ذا طبيعة "سامية" في توجيه عملية بناء المؤسسات السياسية. وقد اعتبر النظام السياسي الأمريكي، في هذا الإطار، تجربة تأسيسية قائمة على مبادئ مستمدة من الخبرة التاريخية، ومصممة بشكل واع لضمان التوازن والاستقرار.

وتأكيدا على أن فكرة الهندسة السياسية ليست وليدة التحولات المعاصرة، فقد شهدت الأدبيات السياسية المبكرة اهتماما بهذا المفهوم، كما يتضح من مقال نشر سنة **1930** في المجلة الأمريكية للعلوم

[5] عبد الاله، سطي. (2022). وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديمقراطية في المغرب. عدد 16. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. ص. 40.

[6] Ranney, A. (1976). The "divine science": Political engineering in American culture. American Political Science Review, 70(1). P. 140–148.

السياسية، والذي دعا إلى تطوير ما سمي بـ"هندسة علم السياسة". وقد ربط هذا التوجه بين بروز الهندسة الاجتماعية وتطور المجتمع الصناعي والتقدم التقني، معتبرا أن الهندسة السياسية بدورها تتطلب تعميق البحث في الظاهرة الحكومية وعلم الإدارة، من أجل فهم القوى التي تتحكم في المجتمع، والقواعد التي تنظم تفاعلاتها.

وفي السياق ذاته، يرى Dennison أن الهندسة السياسية ترتبط بتحديد الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، سواء كانت أهدافاً اجتماعية عامة أو أهدافا خاصة تحددها النخب الحاكمة أو تُفرض عليها من محيطها الخارجي. ويؤكد في هذا الصدد أن الهندسة السياسية تمثل محاولة للجمع بين البعد الفني والبعد المعرفي، أي بين فن الحكم وعلم السياسة، بما يسمح بمواءمة البنية المؤسسية للدولة مع حاجات المجتمع وتطوراته.

ومن جهة أخرى، يعرف Benjamin Reilly الهندسة السياسية باعتبارها عملية تصميم واع ومقصود للمؤسسات السياسية، تروم تحقيق أهداف محددة سلفا، وهو ما يعزز فكرة أن القواعد والمؤسسات ليست محايدة، بل تبنى وفق تصورات واستراتيجيات تسعى إلى توجيه الفعل السياسي وضبط مخرجاته.

وعليه، يمكن القول إن الهندسة الانتخابية والسياسية تمثلان إطارا تحليليا لفهم كيفية تصميم النظم السياسية، وكيفية توظيف القواعد والمؤسسات لإعادة تشكيل التوازنات داخل الحقل السياسي، بما يعكس التفاعل بين المعرفة العلمية والممارسة السياسية في بناء النظام السياسي[7].

يرى Rein Taagepera أن مسألة اختيار أو تصميم النظام الانتخابي الأنسب لبلد معين تعد من القضايا المعقدة، نظرا لتداخل عدد من العناصر المكونة للهندسة الانتخابية، إلى جانب تعدد المتغيرات التي يتعين على الباحثين أخذها بعين الاعتبار عند اقتراح بدائل في سياق الإصلاح الانتخابي. وفي هذا الصدد، يؤكد أن الهندسة الانتخابية لا تقتصر على مجرد سن تشريعات انتخابية، بل تستوجب التمييز بين القانون الانتخابي والنظام الانتخابي، إذ إن وجود نصوص قانونية لا يعني بالضرورة قيام نظام انتخابي فعلي، لأن هذا الأخير يتبلور فقط عندما يتم استيعاب القواعد والإجراءات الانتخابية ضمن الثقافة السياسية السائدة، ويتم توظيفها عمليا من قبل الفاعلين السياسيين في إطار التنافس السياسي. ويضيف أن هذا المسار يتطلب زمنا معتبرا حتى تتجذر هذه

[7] عبد العالي، عبد القادر. (2014). الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية. عدد 10. مجلة دفاتر السياسة والقانون. الجزائر. ص. 316.

القواعد في الممارسة السياسية، كما أن الآثار المتوقعة أو المرغوبة للإصلاحات الانتخابية لا تظهر بشكل فوري، بل تتبلور تدريجيا عبر التفاعل بين النصوص القانونية والسلوك السياسي[8].

من جهة أخرى، تعرف Pippa Norris النظام الانتخابي باعتباره مجموع الأبعاد التطبيقية للقانون الانتخابي، والتي تتحدد من خلال عدة عناصر أساسية، من بينها بنية الاقتراع، التي تتعلق بكيفية إدلاء الناخبين بأصواتهم، والعتبة الانتخابية، التي تحدد الحد الأدنى من الأصوات اللازم للحصول على تمثيلية، والصيغة الانتخابية، التي تعنى بطريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد، سواء وفق قاعدة التمثيل النسبي أو مبدأ الأغلبية أو غيرها من الصيغ المعتمدة، فضلا عن حجم الدائرة الانتخابية، الذي يشير إلى عدد المقاعد المتنافس عليها داخل كل دائرة، وما يترتب عن ذلك من تأثير مباشر على طبيعة التمثيلية السياسية[9].

وبناء على ذلك، يتضح أن النظام الانتخابي ليس مجرد إطار قانوني جامد، بل هو بنية مركبة تتفاعل فيها القواعد مع الممارسة السياسية، بما يجعل من الهندسة الانتخابية عملية دينامية تتجاوز التشريع إلى التأثير الفعلي في تشكيل السلوك السياسي ومخرجاته.

وفي إطار الهندسة الانتخابية والتصميم الديمقراطي، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الأساسية التي توجه عمليات الإصلاح والتعديل، من أبرزها:

◄ تحسين تمثيلية وحكامة النظام الانتخابي

يعد هذا الهدف من الأهداف المباشرة للهندسة الانتخابية، ويرتبط به عدد من الغايات الفرعية، من بينها الرفع من مستويات المشاركة الانتخابية، خاصة في السياقات التي تعاني من عزوف انتخابي ملحوظ، كما هو الحال في بعض الديمقراطيات الراسخة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية خلال السنوات الأخيرة. كما يشمل هذا الهدف معالجة اختلالات التمثيل السياسي، من خلال تحسين تمثيلية بعض الفئات الاجتماعية، وعلى رأسها النساء، وضمان تمثيلية أوفر للأقليات داخل المؤسسات المنتخبة، بما يعزز الطابع الشمولي للنظام التمثيلي.

[8] Taagepera, R. (2002). Designing electoral rules and the architecture of democracy. In B. Reynolds (Ed.), The architecture of democracy: Constitutional design, conflict management and democracy (p. 248). Oxford University Press.

[9] Norris, P. (2004). Electoral engineering: Voting rules and political behavior. Cambridge University Press.P. 49.

◄ تقوية النظام الحزبي والتنظيمات الحزبية

يرتبط هذا الهدف بمسألة العلاقة السببية بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي، حيث يفترض أن تصميم النظام الانتخابي يؤثر بشكل مباشر في بنية النظام الحزبي، سواء من حيث درجة الاستقرار أو مستوى التفتت الحزبي. فاعتماد نمط انتخابي معين قد يؤدي إلى إنتاج نظام حزبي مستقر أو، على العكس، إلى نظام حزبي شديد التجزئة. ويتفرع عن هذا الهدف عدد من الاستراتيجيات، من بينها تعزيز البنية التنظيمية للأحزاب عبر دعم التنظيمات الحزبية المستقرة من القمة إلى القاعدة، وهو ما يظهر في بعض التجارب من خلال إدخال آليات الانتخابات الأولية داخل الأحزاب السياسية، بهدف تجديد طرق اختيار المرشحين والقيادات الحزبية. ويفترض أن يساهم ذلك في تعزيز الانسجام والاستقرار داخل المؤسسة البرلمانية.

◄ تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي

يعد هذا الهدف من أبرز المبررات المرتبطة بتصميم النظم الانتخابية، إذ يرتبط مباشرة بقدرة الحكومات على الاستمرار في ممارسة مهامها بشكل مستقر. فالمشكل الأساسي الذي تواجهه العديد من الأنظمة البرلمانية يتمثل في صعوبة تشكيل أغلبية حكومية مستقرة، خاصة في النظم التعددية.

وتبرز في هذا السياق المقارنة مع النظم التي تعتمد النظام الانتخابي الأغلبي، كما هو الحال في النظام البريطاني، حيث يؤدي نمط "الفائز يأخذ كل شيء" إلى إنتاج أغلبية واضحة لحزب واحد، بما يسمح بتشكيل حكومة مستقرة دون الحاجة إلى تحالفات معقدة. في المقابل، تعاني الأنظمة التي تعتمد التمثيل النسبي أو النظم المختلطة من صعوبات متكررة في تشكيل الحكومات، حيث لا يتمكن الحزب المتصدر من تحقيق الأغلبية المطلقة، مما يفرض اللجوء إلى تحالفات حكومية بين عدة أحزاب. وغالبا ما تكون هذه التحالفات هشة، معرضة للانهيار عند نشوء خلافات سياسية بين مكوناتها أو انسحاب أحد أطرافها، الأمر الذي يفتح المجال أمام أزمات حكومية متكررة وإمكانية إسقاط حكومات الأقلية. وتزداد هذه الإشكالية حدة كلما ارتفع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان، وكلما كان حجم الحزب الأول محدودا نسبيا[10].

تقوم الهندسة الانتخابية، في سعيها نحو بلورة نظام انتخابي أكثر فعالية وملاءمة، على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها أثناء تصميم أو إصلاح النظم الانتخابية، ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي:

[10] عبد العالي، عبد القادر. (2014). مرجع سابق. ص. 320.

مبدأ الشفافية: يقتضي هذا المبدأ أن يتم تصميم النظام الانتخابي وفق إجراءات واضحة ومفصلة، تتسم بدرجة عالية من الشفافية منذ المراحل الأولى، بما يتيح للأحزاب السياسية والناخبين والمرشحين الاطلاع على مختلف جوانب العملية الانتخابية وفهمها. وتعد الشفافية والوضوح عنصرين حاسمين في الحد من الشكوك وتعزيز الثقة في النتائج الانتخابية. كما أن إشراك مختلف الفاعلين، بمن فيهم الهيئات السياسية والمجتمعية، في مراحل إعداد أو مراجعة النظام الانتخابي، يساهم في تقوية شرعيته ويحد من الاعتراضات المحتملة عليه.

مبدأ التمثيلية: يرتكز هذا المبدأ على ضرورة أن يعكس النظام الانتخابي مختلف مكونات المجتمع، بما يضمن تمثيلا عادلا ومتوازنا للفئات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويشمل ذلك مراعاة التمثيل الجغرافي (بين الحواضر والقرى)، والتمثيل السياسي (بما يعكس التوجهات والاختيارات المختلفة داخل المجتمع)، فضلا عن ضرورة تمثيل المستقلين ومختلف الفئات الاجتماعية، مثل النساء والشباب والفئات الهشة. ويفترض أن يفضي ذلك إلى برلمان يعكس التنوع المجتمعي الحقيقي، ويجسد تعددية الأمة بمختلف مكوناتها.

مبدأ الشمولية: يقوم هذا المبدأ على ضمان انفتاح النظام الانتخابي أمام أوسع فئة ممكنة من المواطنين، دون إقصاء أو تمييز. ولا يقتصر الأمر على تمكين الأفراد من ممارسة حق التصويت، بل يمتد ليشمل ضرورة عدم استبعاد أي فئة اجتماعية أو مكون من مكونات المجتمع، بما في ذلك الأقليات. وكلما كان النظام الانتخابي أكثر شمولا في تصميمه وتطبيقه، كلما حظي بقبول أوسع، وتعززت شرعيته كمؤسسة تعكس الإرادة العامة. كما تتيح الشمولية لمختلف الفاعلين المساهمة في اقتراح البدائل والمشاركة في النقاش العمومي حول أفضل الصيغ الانتخابية القادرة على الاستجابة للتحديات المجتمعية.

وعليه، تشكل هذه المبادئ مجتمعة إطارا معياريا موجها للهندسة الانتخابية، يهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النزاهة والتمثيلية والشرعية، بما يسهم في بناء نظام انتخابي يعكس تطلعات المجتمع ويستجيب لتحولاته[11].

المحور الثاني: تطور النظام الانتخابي في المغرب

تشكل الانتخابات النزيهة والحرة إحدى الركائز الأساسية لقيام نظام ديمقراطي، غير أن هذين المعيارين، على أهميتهما، لا يكفيان وحدهما لضمان جودة العملية الانتخابية، إذ قد تجرى

[11] عبد الله، الجبوري. (2020). الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني. عدد 33. مجلة دراسات إقليمية. جامعة الموصل. ص. 212.

الانتخابات بشكل دوري وبصورة تبدو سليمة، ومع ذلك تفرز اختلالات بنيوية تعود أساسا إلى سوء تدبيرها أو إلى طبيعة القواعد المنظمة لها. لذلك فإن بناء عملية انتخابية ديمقراطية يقتضي، إلى جانب النزاهة، اعتماد إطار قانوني واضح ومؤسساتي محكم، مع إخضاعها لإشراف فعال يضمن سلامتها.

وفي السياق المغربي، ظلت كيفية تدبير العمليات الانتخابية موضوع نقاش وخلاف بين الدولة والأحزاب السياسية، خاصة خلال المراحل التي عرفت احتداما سياسيا، حيث ارتبط الإشراف على الانتخابات، في فترات معينة، بوزارة الداخلية، وهو ما أفرز توترات مرتبطة بمدى حياد العملية الانتخابية. كما أن اختيار النمط الانتخابي لم يكن مجرد مسألة تقنية، بل كان له تأثير مباشر على التوازنات السياسية، وعلى بنية النظام الحزبي والتمثيلية البرلمانية.

وقد أظهرت التجربة المغربية أن العلاقة بين نمط الاقتراع والأحزاب السياسية علاقة تأثير وتأثر، إذ يساهم النظام الانتخابي في تشكيل الخريطة الحزبية وتحديد ديناميتها. فبعد الاستقلال، تم اعتماد نمط الاقتراع الأحادي الاسمي في دائرة واحدة، غير أنه لم يستمر طويلا، ليتم تعويضه ابتداء من سنة 2002 بنظام الاقتراع باللائحة وفق التمثيل النسبي، في إطار محاولة للحد من الاختلالات التي أفرزها النظام السابق.

وفي هذا الإطار، يشكل نمط الاقتراع وآليات التقطيع الانتخابي أدوات أساسية للضبط الانتخابي، حيث تستخدم لإعادة تشكيل الخريطة السياسية. وقد سعى النظام السياسي المغربي إلى توظيف هاتين الآليتين بما يخدم توازناته السياسية. فمنذ بداية الاستقلال، عرفت الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية انتشارا جغرافيا وإشعاعا سياسيا، ما جعلها تميل إلى دعم نظام التمثيل النسبي، في حين كان القصر يفضل نظام الاقتراع الفردي في دائرة واحدة، لما له من دور في تقليص الطابع السياسي للصراع الانتخابي، وربطه أكثر بالعلاقات المحلية والشخصية، بدل التنافس الإيديولوجي بين الأحزاب.

وقد أثار هذا النمط من الاقتراع انتقادات متعددة، خاصة من طرف الأحزاب المعارضة، التي اعتبرت أنه يحد من الطابع السياسي للانتخابات ويجعلها أقرب إلى التنافس المحلي المرتبط بالأعيان، بدل أن تكون مجالا للتنافس البرامجي[12]. غير أن هذا النظام كان يبرر أيضا بكونه يساهم في تبسيط العمليات الانتخابية، خاصة في ظل ارتفاع نسب الأمية، ما دفع إلى الانتقال لاحقا نحو نظام الاقتراع باللائحة لتعزيز التمثيلية.

[12] ريمي، لوفو. (2011). الفلاح المغربي المدافع عن العرش. ط1. ترجمة محمد بن شيخ. سلسلة أطروحات وبحوث جامعية. منشورات وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة. ص. 46.

وعلى خلاف نظام الأغلبية الذي يقصي الأقليات من التمثيل، يسمح نظام التمثيل النسبي بتمثيل أوسع لمختلف التيارات السياسية، من خلال توزيع المقاعد حسب نسبة الأصوات المحصل عليها، وهو ما يحد من هيمنة الأحزاب الكبرى. غير أن هذا النمط، رغم إيجابياته التمثيلية، قد يؤدي إلى بروز معارضة برلمانية ضعيفة ومجزأة، كما يساهم في تعدد مكونات البرلمان.

وقد عرفت العتبة الانتخابية بدورها تطورا ملحوظا، حيث تم اعتماد نسبة 3% في الانتخابات الجماعية و6% في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، قبل أن يتم توحيدها في 3% خلال استحقاقات 2007 و2011، ثم إلغاؤها نهائيا في انتخابات 2021، وهو ما انعكس على تمثيلية أحزاب المعارضة داخل البرلمان وتشرذم مكوناتها. حيث انتقلت من 17 حزبا سنة 2002 إلى 20 حزبا، سنة 2007، و14 حزبا سنة 2011، و6 أحزاب سنة 2016، لتصل إلى 4 أحزاب في انتخابات 2021.

ورغم أن نظام التمثيل النسبي يتيح تمثيلية أوسع للمعارضة مقارنة بنظام الاقتراع الأحادي الاسمي، فإن تطبيقه في الحالة المغربية أدى إلى تضخم عدد مكونات المعارضة داخل مجلس النواب، وهو ما انعكس سلبا على أدائها، حيث أدى تشتتها إلى إضعاف فعاليتها في العمل الرقابي والتشريعي. وبذلك، يظهر أن الهندسة الانتخابية، رغم سعيها لتحقيق التمثيلية، تطرح في المقابل تحديات مرتبطة بمدى تحقيق الفعالية والاستقرار داخل المؤسسات المنتخبة[13].

يفرز نمط الاقتراع اللائحي المعتمد في المغرب جملة من الإشكالات البنيوية التي تنعكس بشكل مباشر على سلوك الناخب، وعلى كيفية تفاعله مع العملية الانتخابية، كما تؤثر في فعالية هذه العملية وجدواها التمثيلية.

تتمثل الإشكالية الأولى في محدودية قدرة هذا النمط على إفراز أغلبية نيابية قوية ومنسجمة. فاعتماد آلية "أكبر بقية"، إلى جانب احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية بدل عدد المصوتين الفعليين، يؤدي إلى تقليص الفوارق بين اللوائح المتنافسة، بما يخدم نسبيا الأحزاب ذات الحضور الانتخابي الضعيف. ويترتب عن ذلك تأثير مباشر على توزيع المقاعد، خاصة في الدوائر ذات التمثيلية المحدودة (مقعدان إلى أربعة مقاعد)، حيث لا ينعكس التفوق العددي الكبير للائحة المتصدرة في عدد المقاعد المحصل عليها. ويفضي هذا الوضع إلى تجزئة التمثيلية البرلمانية وتشتيت الخريطة الحزبية داخل المؤسسة التشريعية، بما يحد من إمكانية تشكل أغلبية حكومية قوية ومتماسكة، وهو ما تجسد عمليا في نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2021.

[13] عبد العزيز، الهلالي. (2023). النظام الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. ص. 445.

كما يرتبط بهذا النمط قصور آخر يتمثل في تقييد حرية الناخب في اختيار المرشحين داخل اللائحة، إذ يظل التصويت موجها أساسا نحو وكيل اللائحة، دون تمكين فعلي من ترتيب تفضيلات الناخبين بين باقي المرشحين. وقد يترتب عن ذلك شعور لدى الناخب بضعف أثر صوته في تحديد الاختيار النهائي، خاصة عندما يفضل مرشحا معينا يحتل مرتبة متأخرة ضمن اللائحة. ويؤدي هذا الإحساس إلى تقويض البعد التقريري للتصويت، ويجعل من عملية الاختيار أقرب إلى تكريس قرارات حزبية مسبقة، الأمر الذي يفرغ التنافس الانتخابي من بعض مضامينه الديمقراطية. وبهذا المعنى، ورغم الطابع اللائحي الظاهري لهذا النظام، فإنه قد يفضي عمليا إلى نتائج مماثلة لتلك التي أفرزها نظام الاقتراع الاسمي الأحادي المعتمد سابقا.

أما الإشكالية الثانية، فتتعلق بطريقة احتساب القاسم الانتخابي وفق التعديل الأخير، الذي يعتمد قسمة عدد المسجلين على عدد المقاعد، بدل الاقتصار على الأصوات الصحيحة المعبر عنها. وقد أثار هذا التعديل عدة انتقادات، لكونه قد يفتح المجال أمام ممارسات انتخابية غير سليمة، ويهدف هذا السلوك إلى إضعاف تأثير الكتلة الناخبة الفعلية، بما يتيح فرصا أكبر للتنافس على المقاعد في ظل قاسم انتخابي لا يعكس بدقة الإرادة المعبر عنها يوم الاقتراع. وفي هذا السياق، يصبح القاسم الانتخابي أداة قد تسهم في إعادة تشكيل التوازنات الانتخابية بشكل لا يعكس حقيقة القوة التصويتية للأحزاب والمرشحين[14].

يعد التقطيع الانتخابي آلية تتجاوز بعدها التقني لتكتسي طابعا سياسيا بامتياز، إذ إن عملية رسم الدوائر الانتخابية وتحديد حدودها الجغرافية والبشرية ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة النظام السياسي ومدى ترسخ الممارسة الديمقراطية داخله. فاعتماد تقسيم انتخابي مفصل على مقاس فاعلين بعينهم يفضي، في كثير من الأحيان، إلى الحسم المسبق في النتائج الانتخابية. ومن ثم، يعتبر التقطيع الانتخابي أحد المداخل الأساسية المؤثرة في العملية الانتخابية، وهو ما يفسر كونه مجالا خصبا للتجاذب والصراع بين السلطة والمعارضة، حيث ترى هذه الأخيرة أن تحكم السلطة في إعداد هذا التقطيع قد يُستغل لتقليص وزنها التمثيلي وإضعاف حضورها الانتخابي.

وتتجلى الإشكاليات المركزية المرتبطة بالتقطيع الانتخابي في المغرب في ثلاثة أبعاد رئيسية: أولا تحديد الجهة المخول لها الإشراف على إعداد هذا التقطيع، ثانيا، مدى التزام هذه الجهة بالمعايير الديمقراطية المؤطرة له، وثالثا، حدود إمكانية تدخل القضاء لمراقبة مدى احترام هذه المعايير في حالة الإخلال بها.

[14] عبد الاله، سطي. (2022). مرجع سابق. ص. 45.

أما بخصوص المعايير المؤطرة للتقطيع الانتخابي، فيقصد بها تحديد المجال الجغرافي الذي تنظم في نطاقه العمليات الانتخابية، وذلك من خلال تقسيم التراب الوطني إلى دوائر انتخابية متعددة، كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات التشريعية، أو اعتماد دائرة انتخابية وطنية واحدة في بعض الأنظمة السياسية، كما هو الحال في الانتخابات الرئاسية أو الاستفتاءات، حيث لا يطرح هذا النموذج إشكاليات تذكر. غير أن الإشكال يبرز عند اعتماد تعددية الدوائر الانتخابية، إذ يصبح التقطيع الانتخابي عادلا فقط إذا استند إلى معايير موضوعية، في مقدمتها تحقيق التوازن الديمغرافي والترابي بين مختلف الدوائر، بما يضمن تكافؤ التمثيل وعدالة المنافسة الانتخابية[15].

المحور الثالث: الفعل الانتخابي وإعادة توزيع القوة الحزبية

الفعل الانتخابي لا يختزل في كونه مجرد آلية تقنية لاختيار الممثلين، بل هو عملية سياسية مركبة تؤدي دورا حاسما في إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الحزبيين داخل النظام السياسي. فكل محطة انتخابية تمثل لحظة لإعادة تشكيل ميزان القوى، سواء من حيث حجم التمثيلية أو القدرة على التأثير في القرار العمومي.

يساهم الفعل الانتخابي في فرز الخريطة الحزبية عبر تمكين بعض الأحزاب من تعزيز حضورها المؤسساتي، مقابل تراجع أخرى، وهو ما يعكس دينامية التنافس السياسي واستجابة الناخبين للبرامج والخطابات المقدمة. غير أن هذا التوزيع لا يتحدد فقط بإرادة الناخب، بل يتأثر أيضا بجملة من المحددات البنيوية، من قبيل نمط الاقتراع المعتمد، وحجم الدوائر الانتخابية، والعتبة الانتخابية، إضافة إلى طبيعة التقطيع الانتخابي، وهي كلها عناصر تؤطر العملية الانتخابية وتؤثر في مخرجاتها.

يشكل الفعل الانتخابي يشكل أداة لإعادة إنتاج التوازنات السياسية أو تعديلها، حيث قد يؤدي إلى تكريس هيمنة أحزاب معينة في ظل أنظمة انتخابية مواتية، أو إلى تشتيت المشهد الحزبي وإضعاف الأغلبية الحكومية في أنظمة تعتمد التمثيل النسبي بشكل واسع. كما أن التحالفات الحزبية، سواء قبل الانتخابات أو بعدها، تلعب دورا أساسيا في إعادة تركيب القوة السياسية، بما قد يتجاوز نتائج الاقتراع المباشرة.

[15] محمد، منار. (2011). الانتخابات في المغرب: ثبات في الوظائف وتغيير في السمات. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط. ص. 40.

يقتضي فهم الفعل الانتخابي النظر إليه كآلية لإعادة توزيع القوة الحزبية ضمن إطار مؤسساتي وقانوني محدد، تتداخل فيه الإرادة الشعبية مع هندسة انتخابية تؤثر بشكل مباشر في طبيعة التمثيلية السياسية وفي استقرار النظام الحزبي.

يمكن اعتبار الحضور الحزبي محددا أساسيا ضمن الفعل الانتخابي في المغرب، إذ لا يقتصر تحليل المشهد السياسي على هيمنة المؤسسة الملكية أو محدودية الفعالية التمثيلية للمؤسسة البرلمانية، بل يمتد ليشمل موقع الأحزاب السياسية باعتبارها، نظريا، الفاعل المحوري في تأطير المنافسة السياسية وتوجيهها. غير أن الواقع الحزبي يكشف عن خضوعه لاعتبارين رئيسيين: أولهما يتمثل في ظاهرة تراجع وظيفة الأحزاب وما يصاحبها من ضعف في التمايز الأيديولوجي، وثانيهما يتجلى في اتساع الفجوة بين الأحزاب والمجتمع، نتيجة محدودية قدرتها على التأطير والتواصل السياسي، وهو ما ينعكس سلبا على دينامية المشاركة وإعادة توزيع القوة داخل الحقل السياسي[16].

لا يتحدد الفعل الانتخابي فقط بإرادة الناخبين، بل يتشكل ضمن منظومة معقدة من المحددات التي تتداخل فيها العوامل القانونية والمؤسساتية والسياسية والاجتماعية، وهو ما ينعكس مباشرة على كيفية إعادة توزيع القوة الحزبية داخل النسق السياسي.

أولا، تشكل المحددات القانونية والمؤسساتية الإطار الحاسم للعملية الانتخابية، وعلى رأسها نمط الاقتراع (أغلبي أو نسبي)، وحجم الدوائر الانتخابية، والعتبة الانتخابية، وكذا طبيعة التقطيع الانتخابي. فهذه العناصر لا تظل محايدة، بل تؤثر بشكل مباشر في النتائج، إذ قد تفضي إلى تركيز القوة لدى أحزاب كبرى أو إلى تشتيتها بين عدد أكبر من الفاعلين، مما يعيد رسم الخريطة الحزبية.

ثانيا، تلعب المحددات السياسية دورا مركزيا، من خلال طبيعة العرض الحزبي، وقوة التنظيمات السياسية، وفعالية الحملات الانتخابية، إضافة إلى التحالفات سواء القبلية أو البعدية. فالأحزاب ذات الامتداد التنظيمي القوي والقدرة على التعبئة غالبا ما تعزز موقعها، في حين تتراجع الأحزاب ذات الحضور المحدود، مما يعيد توزيع موازين القوة داخل الحقل السياسي.

ثالثا، تبرز المحددات السوسيولوجية والثقافية، مثل أنماط التصويت، والبنيات الاجتماعية، ومستوى الوعي السياسي، وتأثير الانتماءات المحلية والروابط التقليدية. فهذه العوامل قد تفسر استمرار بعض النخب أو إعادة إنتاج نفس التوازنات، أو على العكس، قد تساهم في بروز قوى سياسية جديدة تعكس تحولات المجتمع.

[16] مصطفى، محسن. (2007). في التنمية السياسية. منشورات مجلة وجهة نظر. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ص. 15.

رابعا، لا يمكن إغفال المحددات الاقتصادية، حيث تؤثر الأوضاع المعيشية والقدرة على تمويل الحملات الانتخابية في توجيه السلوك الانتخابي، وبالتالي في إعادة توزيع القوة الحزبية، إذ غالبا ما يعاقب الناخبون الأداء الحكومي الضعيف أو يكافئون السياسات الناجحة. وأخيرا، تلعب الإدارة الانتخابية ودرجة نزاهة وشفافية العملية دوراً حاسماً، إذ إن الثقة في الانتخابات تعزز من مصداقية النتائج وتكرس توزيعاً فعلياً للقوة، بينما قد يؤدي ضعف الثقة إلى إعادة إنتاج اختلالات بنيوية في التمثيلية.

بناء على ذلك، فإن إعادة توزيع القوة الحزبية ليست نتيجة ميكانيكية للاقتراع، بل هي محصلة تفاعل هذه المحددات مجتمعة، ضمن سياق سياسي ومؤسساتي معين، يجعل من الفعل الانتخابي أداة لإعادة تشكيل التوازنات أو تكريسها داخل النظام السياسي.

لا تحيل التعددية الحزبية في المغرب، في كثير من تجلياتها، إلى اختلافات سياسية أو أيديولوجية جوهرية بقدر ما تعكس تباينات في الرؤى المصلحية والاختيارات البراغماتية التي تؤطر علاقة كل حزب بالسلطة. وغالبا ما تفضي هذه الاختيارات ذات الطابع النفعي إلى ديناميات انشقاقية متكررة، أسهمت في تضخم الخريطة الحزبية بما يفوق ثلاثين حزبا، تتشابه في برامجها وخطاباتها، الأمر الذي أضعف منسوب المصداقية السياسية وقلّص قدرتها على الإقناع والاستقطاب.

كما أن تموقع الأحزاب وفعاليتها في التأثير داخل الحقل السياسي يخضعان لمنطق لعب سياسي مضبوط بقواعد ضمنية تكرس ما يمكن تسميته بحزب التدبير، أي الفاعل القابل بقواعد اللعبة السياسية كما هي قائمة، دون أن يمتلك القدرة على منافسة الدولة في احتكار الموارد الرمزية المرتبطة بالهوية. ويترتب عن ذلك محدودية فعلية للمعارضة الحزبية، التي تجد نفسها خارج دائرة التأثير الحقيقي في السلطة، بما يعزز اختلال التوازن السياسي لصالح مركزية السلطة.

وقد ساهم ضعف الأداء الحزبي وعجزه عن تجديد نخبه والاضطلاع بوظائفه التأطيرية والسياسية في تعميق أزمة الثقة في الفاعل الحزبي، وفي البرامج التي يقدمها لمعالجة الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تفاقم هذا الوضع مع التحولات الأيديولوجية والسياسية التي عرفتها الأحزاب، وتراجع قدرتها على تقديم بدائل واضحة، مقابل تنامي الدعوات إلى توزيع أكثر توازنا للسلط، في ظل فتور رهان المواطنين على الأحزاب التقليدية.

وعلاوة على ذلك، أدى اندماج عدد من الأحزاب في العمل الحكومي إلى إضعاف أدوارها التأطيرية والتعبوية، حيث انصب اهتمامها بشكل متزايد على تعظيم مكاسبها الانتخابية وعدد مقاعدها البرلمانية كمدخل للولوج إلى السلطة، دون أن يواكب ذلك انخراط فعلي في المجتمع أو استجابة حقيقية لانشغالاته. وهكذا، بات التواصل الحزبي مع المواطنين، إن وجد، محدود الأثر ومجردا في

كثير من الأحيان من مضمونه السياسي والتربوي، مما يكرس مزيدا من العزوف ويضعف دينامية المشاركة السياسية[17].

ينتج الفعل الانتخابي آثارا عميقة على بنية القوة الحزبية داخل النظام السياسي، إذ لا يقتصر دوره على إفراز ممثلين داخل المؤسسات، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل موازين القوى بين الأحزاب، سواء عبر التعزيز أو الإضعاف أو إعادة التموضع.

أولا، يساهم الفعل الانتخابي في إعادة توزيع التمثيلية السياسية، حيث تمنح نتائجه بعض الأحزاب وزنا مؤسساتيا أكبر يخولها قيادة العمل الحكومي أو التأثير في صناعة القرار، مقابل تراجع أحزاب أخرى إلى مواقع ثانوية. وتترجم هذه الدينامية في عدد المقاعد المحصل عليها، لكنها تعكس أيضا تحولات أعمق في ثقة الناخبين واتجاهاتهم.

ثانيا، يؤدي الفعل الانتخابي إلى إعادة هيكلة الخريطة الحزبية، إذ قد يفضي إلى بروز قوى سياسية جديدة أو تراجع أخرى تقليدية، خاصة في ظل تحولات اجتماعية أو اقتصادية. كما يمكن أن يشجع على التحالفات بين الأحزاب، سواء لتجاوز عتبة انتخابية أو لتشكيل أغلبيات حكومية، وهو ما يعيد تركيب القوة السياسية بشكل غير مباشر.

ثالثا، يتأثر توزيع القوة الحزبية بطبيعة النظام الانتخابي، حيث إن اعتماد التمثيل النسبي مثلا غالبا ما يؤدي إلى تشتيت القوة بين عدة أحزاب، في حين أن الأنظمة الأغلبية تميل إلى تركيز القوة لدى عدد محدود من الأحزاب. وبالتالي، فإن الفعل الانتخابي يعمل داخل إطار مؤسساتي يحدد مسبقًا حدود هذا التأثير واتجاهاته.

رابعا، ينعكس الفعل الانتخابي على شرعية الأحزاب وقابليتها للتأثير، إذ إن تحقيق نتائج إيجابية يعزز من موقع الحزب في التفاوض السياسي ويمنحه قدرة أكبر على التأثير في السياسات العمومية، بينما يؤدي التراجع الانتخابي إلى إضعاف موقعه التفاوضي وتقليص حضوره في مراكز القرار[18].

خامسا، يساهم الفعل الانتخابي في إعادة ترتيب العلاقة بين الأحزاب والناخبين، حيث قد يدفع الأحزاب إلى مراجعة خطاباتها وبرامجها وأساليب اشتغالها، خاصة في حال فقدانها للدعم الشعبي، وهو ما قد يؤدي إلى تجديد النخب أو إعادة بناء الهوية الحزبية. ويعد الفعل الانتخابي بناء على ذلك آلية مركزية لإعادة إنتاج أو تعديل القوة الحزبية، في تفاعل مستمر بين نتائج الاقتراع،

[17] عبد الاله، سطي. (2022). مرجع سابق. ص. ص. 42-43.

[18] Gallagher, M. Mitchell, P. (2005). Electoral systems and party systems: An introduction. Oxford University Press. P.89.

وقواعد اللعبة الانتخابية، وسلوك الفاعلين السياسيين، مما يجعله عنصرا حاسما في دينامية النظام الحزبي واستقراره أو تحوله[19].

يستمد النظام الانتخابي في الأنظمة الديمقراطية مشروعيته من المرجعية الدستورية ومن القوانين التنظيمية المؤطرة له، باعتبارها الإطار القانوني الذي يفترض أن يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين السياسيين، ويكفل حرية الانتخاب والترشح، ويؤمن حياد الإدارة المشرفة على العملية الانتخابية.

كما يقتضي هذا الإطار تحقيق المساواة في ولوج واستعمال وسائل الإعلام العمومية، وتعزيز النزاهة الانتخابية من خلال إخضاع تمويل الحملات الانتخابية لرقابة صارمة، مع تمكين المتنافسين من حق اللجوء إلى القضاء للطعن في النتائج، بما يكرس مبدأ المشروعية وسيادة القانون.

وانطلاقا من ذلك، فإن الحديث عن انتقال انتخابي فعلي في المغرب يظل رهينا بترسيخ ثقافة المشاركة السياسية بوصفها أحد الحقوق الأساسية للمواطنة، والتي تخول للمواطن الإسهام في توجيه القرارات المرتبطة بالشأن العام. ويستدعي هذا المسار القطع مع الممارسات غير المشروعة، وعلى رأسها توظيف المال في الحملات الانتخابية، لما لذلك من تأثير سلبي على نزاهة العملية الانتخابية وقيمة الصوت الانتخابي، بما يفضي إلى إضعاف التمثيلية السياسية وتقويض أسس الديمقراطية.

وفي هذا السياق، يعد نمط التقطيع الانتخابي المعتمد من أبرز المعيقات التي تحد من دينامية الانتقال السياسي الانتخابي، بالنظر إلى ما يطرحه من اختلالات على مستوى تحقيق مبدأ التمثيلية، نتيجة غياب التوازن بين الدوائر الانتخابية، سواء من حيث المساحة أو الكتلة الناخبة، فضلا عن استمراره في إعادة إنتاج منطق انتخابي تقليدي. ومن ثم، فإن الانتقال نحو انتخابات نزيهة يمر أساسا عبر إقرار مبدأ المساواة الانتخابية، باعتباره معيارا جوهريا من معايير الديمقراطية الانتخابية.

وعليه، فإن استكمال فعالية مسار الإصلاح الدستوري يظل مرتبطا بتقييم مخرجاته العملية، سواء على مستوى القوانين التنظيمية المؤطرة، أو من حيث نجاعة المؤسسات المنتخبة، أو من خلال ضمان شفافية ونزاهة العمليات الانتخابية، فضلا عن تطوير الثقافة والممارسة السياسية بما يعزز إنتاج فعل سياسي يعكس روح الإصلاح الدستوري ويترجم أهدافه في الواقع.

[19] Duverger, M. (1951). Political parties: Their organization and activity in the modern state. Methuen. P.100.

المحور الرابع: انعكاسات الهندسة الانتخابية على العمل الحكومي وآفاق انتخابات 2026

تشكل الهندسة الانتخابية في المغرب محددا أساسيا في إعادة تشكيل الحقل الحزبي، إذ لا تقتصر على كونها آليات تقنية، بل تتجاوز ذلك لتصبح أداة سياسية تؤثر في توزيع القوة بين الفاعلين، وتحدد طبيعة الأغلبية الحكومية واستقرارها. ويؤكد هذا الطرح أن اختيار النظم الانتخابية غالبا ما يتم وفق حسابات سياسية واستراتيجية أكثر من كونه اختيارا محايدا[20].

على مستوى العمل الحكومي، ساهم اعتماد نمط الاقتراع اللائحي مع القاسم الانتخابي المبني على عدد المسجلين في تعزيز التعددية الحزبية داخل البرلمان، غير أنه أفرز في المقابل حكومات ائتلافية موسعة، وهو ما ينعكس على مستوى الانسجام الحكومي وفعالية اتخاذ القرار. وتبرز الدراسات أن هذا النمط يحد من هيمنة حزب واحد ويؤدي إلى توزيع أكثر تشتتا للمقاعد[21]. كما أن التقطيع الانتخابي يطرح إشكالات جوهرية على مستوى تحقيق العدالة التمثيلية، نظرا لعدم التوازن بين الدوائر من حيث الكتلة الناخبة والمساحة، مما يؤثر على مبدأ "صوت واحد، قيمة واحدة". وتؤكد الأدبيات المقارنة أن تصميم الدوائر الانتخابية يعد أداة حاسمة في توجيه النتائج الانتخابية.

من جهة أخرى، يؤثر ضعف التأطير الحزبي على جودة النخب المنتخبة، مما ينعكس سلبا على الأداء الحكومي وفعالية السياسات العمومية. وترى بعض الدراسات أن الأنظمة الانتخابية في السياقات الانتقالية قد تستعمل لإعادة إنتاج توازنات سياسية قائمة بدل تجديدها[22].

أما بخصوص آفاق انتخابات 2026، فإنها تظل رهينة بإدخال إصلاحات على المنظومة الانتخابية، كما أن تعزيز الثقة في العملية الانتخابية يظل مرتبطا بمدى نزاهتها وشفافيتها، وهو ما تؤكد عليه الدراسات التي تربط بين قواعد النظام الانتخابي وجودة الديمقراطية.

يظل استكمال مسار الإصلاح السياسي مرتبطا ليس فقط بالقواعد القانونية، بل أيضا بتطور الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية، بما يعزز المشاركة السياسية ويمنح المؤسسات المنتخبة مشروعية أكبر. ويؤكد هذا الطرح أن النظم الانتخابية لا تعمل بمعزل عن السياق السياسي والثقافي الذي تطبق فيه.

---

[20] Renwick, A. (2010). The politics of electoral reform: Changing the rules of democracy. Cambridge University Press .P. 165.

[21] غروي، الحسين. (2025). أثر تعديل القاسم الانتخابي على التمثيلية البرلمانية في المغرب. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. ص. 25.

[22] Schedler, A. (2002). The menu of manipulation. Journal of Democracy, 13(2).P. 36–50

عرفت تخليق الحياة العامة وتعزيز النزاهة الانتخابية وتجديد النخب بالمغرب، إصلاحات قانونية جديدة، وذلك استعدادا لانتخابات 23 شتنبر 2026، حيث تم اعتماد القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، ويندرج ضمن دينامية الإصلاح السياسي والمؤسساتي التي يشهدها المغرب، وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز مصداقية المؤسسات المنتخبة وتأهيل المشهد الحزبي بما يستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، بما في ذلك رهانات الرقمنة والذكاء الاصطناعي[23]. وبعد مرور أكثر من عقد على تنزيل مقتضيات دستور 2011، برزت الحاجة إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم للحياة السياسية، بهدف تجديد النخب، وتخليق العمل الحزبي، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات.

يروم القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب إرساء قواعد جديدة تضمن انتخابات نزيهة وشفافة، بحيث تقترن المسؤولية السياسية بالمشروعية الأخلاقية. وفي هذا الإطار، ينص القانون على تحصين الولوج إلى المؤسسة التشريعية عبر منع كل شخص صدر في حقه حكم قضائي يفقده الأهلية الانتخابية، وكذا استبعاد كل من ثبت تورطه في جرائم تمس بنزاهة العمليات الانتخابية.

كما يتجه المشرع نحو تشديد العقوبات المرتبطة بالممارسات غير القانونية المؤثرة في سير الانتخابات، بما يهدف إلى ردع مختلف أشكال الفساد الانتخابي وتعزيز مصداقية العملية الديمقراطية. ويؤكد هذا التوجه السعي إلى تكريس قواعد تخليق الحياة النيابية، من خلال إقرار آليات إضافية لدعم تمثيلية النساء والشباب، وتحسين تدبير العمليات الانتخابية، وتعزيز شفافية الاقتراع، إلى جانب تفعيل قواعد النزاهة خلال مختلف مراحل المسلسل الانتخابي، من إيداع الترشيحات إلى إعلان النتائج.

وفي السياق ذاته، يكرس القانون منع ترشح الأشخاص المتابعين في قضايا جنائية أو الصادرة في حقهم أحكام بالإدانة، وكذا المعزولين من مهام انتدابية، لعضوية مجلس النواب. كما يتضمن مراجعة لمقتضيات حالات التنافي المعتمدة خلال انتخابات 2021، عبر إعادة إمكانية الجمع بين العضوية البرلمانية ورئاسة مجالس العمالات أو الأقاليم أو الجماعات الكبرى التي يفوق عدد سكانها 300 ألف نسمة.

[23] القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.70 صادر في 26 من رجب 1447 الموافق 16 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026.

وتعكس هذه المقتضيات تحولا نوعيا في فلسفة تنظيم الانتخابات، حيث لم يعد التركيز مقتصرا على الجوانب الإجرائية، بل امتد ليشمل القيم المؤطرة للسلوك السياسي، بما يسهم في بناء مؤسسة تشريعية تستند إلى ثقة المواطنين ومشروعية ديمقراطية فعلية.

في إطار تشجيع تجديد النخب، ينص القانون على إقرار تحفيز مالي لفائدة الشباب دون سن 35 سنة، يغطي نسبة مهمة من مصاريف الحملات الانتخابية، مع تبسيط شروط الترشح سواء في إطار التزكية الحزبية أو خارجها. ويعكس هذا التوجه إرادة سياسية لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتمكين الشباب من الولوج إلى المؤسسة التشريعية والمساهمة في صنع القرار. أما فيما يتعلق بتمثيلية النساء، فينص القانون على تخصيص الدوائر الانتخابية الجهوية لهن، في خطوة تروم تعزيز مبدأ المناصفة وتكافؤ الفرص، انسجاما مع المقتضيات الدستورية والالتزامات الدولية. ومن شأن هذه التدابير تعزيز حضور النساء والشباب داخل المؤسسات المنتخبة، بما يساهم في تحقيق تمثيلية أكثر شمولًا تعكس التنوع المجتمعي.

وفي إطار إصلاح المنظومة الحزبية وتعزيز الحكامة، يهدف القانون المتعلق بالأحزاب السياسية إلى تأهيل المشهد الحزبي وتحديث الإطار القانوني المنظم له، بما يعزز جودة الممارسة الديمقراطية الداخلية. ويركز هذا النص على تعزيز الشفافية المالية للأحزاب من خلال ضبط آليات التمويل وربط الدعم العمومي بمعايير الحكامة والمردودية.

كما يسعى إلى توسيع مشاركة النساء والشباب في تأسيس الأحزاب وتسييرها، بما يضمن تجديد النخب السياسية وتطوير الفكر الحزبي. وفي هذا السياق، يحدد القانون شروطا جديدة لتأسيس الأحزاب، من بينها تحديد عدد الأعضاء المؤسسين وتوزيعهم الجغرافي، مع إلزامية تمثيلية النساء والشباب بنسبة محددة، بما يضمن إدماج هذه الفئات منذ المراحل الأولى للتأسيس[24].

ويكرس هذا التوجه تصورا حديثا لدور الأحزاب باعتبارها مؤسسات للتأطير السياسي وإنتاج النخب وصياغة البرامج، وليس مجرد أدوات انتخابية ظرفية.

عمل المشرع المغربي على تعزيز شفافية اللوائح الانتخابية ومواكبة التحول الرقمي من خلال القانون المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية، بهدف تعزيز نزاهة الانتخابات وتحصين اللوائح الانتخابية وتقوية الضمانات القانونية الممنوحة للناخبين، مع ضبط مساطر القيد ونقل القيد.

[24] القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.25.71 في 26 من رجب 1447 الموافق ل16 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026.

ونص القانون على مأسسة التسجيل الإلكتروني في اللوائح الانتخابية لفائدة المواطنين داخل الوطن وخارجه، في إطار مواكبة التحول الرقمي. وفي سياق ضبط التأثيرات المحتملة للتكنولوجيا، يمنع القانون إجراء ونشر استطلاعات الرأي إلى غاية انتهاء عملية التصويت، سواء عبر وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي أو باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يهدف إلى حماية نزاهة الاختيار الانتخابي وضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين[25].

وتعكس هذه الإصلاحات القانونية توجها متكاملا نحو تخليق الحياة العامة وتعزيز النزاهة الانتخابية وتجديد النخب السياسية بالمغرب، من خلال الجمع بين التأطير القانوني الصارم وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، بما يساهم في ترسيخ مسار ديمقراطي قائم على الشفافية والمساءلة والثقة المؤسسية.

[25] القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. صادر بظهير شريف رقم 1.25.72 في 19 من رجب 1447 موافق 9 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026.

خاتمة

من خلال ما سبق نستنتج، أن الهندسة الانتخابية لم تعد مجرد آلية تقنية لتنظيم العملية الانتخابية، بل أضحت أداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوة الحزبية وتوجيه التنافس السياسي. فمن خلال محددات مثل نمط الاقتراع، والتقطيع الانتخابي، والعتبة، وأنماط التمويل، يتشكل النسق الحزبي وتعاد صياغة تموقعاته داخل الحقل السياسي، بما يعكس تداخلا واضحا بين القانوني والسياسي.

لقد أبرزت مختلف العناصر التي تم تناولها أن أي إصلاح انتخابي لا يمكن فصله عن رهانات السلطة والتوازنات القائمة، حيث تسعى الفاعلون المؤسساتيون والحزبيون إلى توظيف هذه الأدوات بما يخدم استراتيجياتهم في البقاء أو التموقع أو التوسع. كما أن محدودية الأثر الديمقراطي لبعض هذه الإصلاحات تظل قائمة، خاصة حين يتم تغليب منطق الضبط والتحكم على حساب منطق التمثيلية والعدالة الانتخابية.

وعليه، فإن تحقيق هندسة انتخابية متوازنة واستشراف انتخابات 2026 ورهاناتها يقتضي الانتقال من مقاربة تدبيرية ضيقة إلى رؤية إصلاحية شمولية، قوامها تعزيز الشفافية، وتكافؤ الفرص، وربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يسهم في إفراز خريطة حزبية أكثر انسجاما مع الإرادة الشعبية، وقادرة على تأطير المواطنات والمواطنين واستعادة الثقة في الفعل السياسي والمؤسسات المنتخبة.

المراجع المعتمدة

- **الكتب**

- خالد، الشرقاوي السموني. (2005). المجلس الدستوري ورقابته على الانتخابات التشريعية. طبعة الأولى. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط.
- مصطفى، محسن. (2007). في التنمية السياسية. منشورات مجلة وجهة نظر. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.
- ريمي، لوفو. (2011). الفلاح المغربي المدافع عن العرش. ط1. ترجمة محمد بن شيخ. سلسلة أطروحات وبحوث جامعية. منشورات وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة.
- محمد، منار. (2011). الانتخابات في المغرب: ثبات في الوظائف وتغيير في السمات. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط.

- **المقالات والدراسات**

- عبد العالي، عبد القادر. (2014). الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات، وعلاقتها بالنظم السياسية. عدد 10. مجلة دفاتر السياسة والقانون. الجزائر.
- حسن، طارق. (2016). السياسة الانتخابية بالمغرب: الاشكالات والتحولات. عدد 7. مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية.
- عبد الله، الجبوري. (2020). الهندسة الانتخابية وتحسين الأداء البرلماني. عدد 33. مجلة دراسات إقليمية. جامعة الموصل.
- عبد الاله، سطي. (2022). وظيفة العملية الانتخابية والمسألة الديمقراطية في المغرب. عدد 16. مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.
- عبد العزيز، الهلالي. (2023). النظام الانتخابي والأحزاب السياسية بالمغرب. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
- غروي، الحسين. (2025). أثر تعديل القاسم الانتخابي على التمثيلية البرلمانية في المغرب. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية.
- بودة، عبد العالي. (2026). التعددية الحزبية وأثر القوانين التنظيمية على حكامة الانتخابات بالمغرب. عدد 22. مجلة العلوم القانونية.

- **النصوص القانونية**

- القانون التنظيمي رقم 53.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.70 صادر في 26 من رجب 1447 الموافق 16 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026.
- القانون التنظيمي رقم 54.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.25.71 في 26 من رجب 1447 الموافق ل16 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026.
- القانون رقم 55.25 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. صادر بظهير شريف رقم 1.25.72 في 19 من رجب 1447 موافق 9 يناير 2026، الجريدة الرسمية عدد 7478 بتاريخ 29 يناير 2026.

- **المراجع الأجنبية**

- Ranney, A. (1976). The "divine science": Political engineering in American culture. American Political Science Review, 70(1).
- Duverger, M. (1951). Political parties: Their organization and activity in the modern state. Methuen.
- Taagepera, R. (2002). Designing electoral rules and the architecture of democracy. In B. Reynolds (Ed.), The architecture of democracy: Constitutional design, conflict management and democracy. Oxford University Press.
- Schedler, A. (2002). The menu of manipulation. Journal of Democracy, 13(2).
- Norris, P. (2004). Electoral engineering: Voting rules and political behavior. Cambridge University Press.
- Gallagher, M. Mitchell, P. (2005). Electoral systems and party systems: An introduction. Oxford University Press.
- Renwick, A. (2010). The politics of electoral reform: Changing the rules of democracy. Cambridge University Press.